الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.23

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
20 December 2002
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بارنويل (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسة القطاعية (تابع)

(أ) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-61926 (A)
0161926

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسة القطاعية (تابع) (A/56/358 و A/C.2/56/3):

(أ) **الأعمال التجارية والتنمية** (تابع) (A/56/403 و A/56/442)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (تابع) (A/56/139)

١ - **السيد هولوبوف** (أوكرانيا): أشار إلى النتائج الجيدة التي حصلت في بلده في الآونة الأخيرة بفضل التدابير التي اعتمدت لتشجيع روح المبادرة وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقال إن نمو إجمالي الناتج المحلي وصل في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى معدل سنوي قدره ٦ في المائة وارتفع الإنتاج الصناعي بأكثر من ١٠ في المائة وزادت الإيرادات الحقيقية للسكان بنسبة ١٢ في المائة. ويعزى هذا النجاح في جانب كبير منه إلى إنشاء إطار تنظيمي يبسط الإجراءات الإدارية ويشجع الملكية الخاصة. وستواصل الحكومة العمل على تهيئة بيئة لعمل الشركات تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي في جميع مناطق البلد الصناعية والريفية.

٢ - ومضى يقول إن أوكرانيا ترى أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في تشجيع روح المبادرة في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفي تقديم المساعدة إلى تلك البلدان في جهودها لاسترجاع ما نُهب منها من ممتلكات وأرسل إلى الخارج. ولذا يجب على الأمم المتحدة أن تواصل مراقبة وتحليل العلاقات المتعددة الأبعاد التي تربط بين عملية إنشاء المشاريع والنمو المستدام مع التركيز في ذلك على مسائل من قبيل تنمية الاقتصاد والملكية الخاصة والحكم الديمقراطي وإمكانات خلق الثروات والأطر التنظيمية وزيادة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة.

٣ - وتحدث عن مسألة التعاون من أجل التنمية الصناعية، فأشار إلى أهمية استكمال إصلاحات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأقصى ما يمكن من الفعالية. وقال إن أوكرانيا ترحب بالأنشطة الجديدة التي أصبحت هذه المنظمة تضطلع بها كوضع برامج متكاملة وترى أن التغييرات التي تشهدها هذه المنظمة من شأنها أن تزيد من ثقة الجهات المانحة ورضاء الجمهور.

٤ - وفيما يتعلق بالاشتراكات المستحقة على أوكرانيا لتلك المنظمة لأسباب خارجة عن إرادتها، قال إن بلده تراكمت عليه ديون بثلاثة أمثال ضعف قدرتها على الدفع. ويعزى التأخر في تسديد الاشتراكات المستحقة على أوكرانيا إلى نظام قسمة النفقات البالي الذي حال لسنوات عديدة دون تقدير قدرة بلده على الدفع تقديرا صحيحا ومراعاة التغيرات التي جدت في حالتها المالية والاقتصادية. ذلك أن أوكرانيا تمر اليوم بمرحلة صعبة من مراحل نموها تحتاج فيها في المستقبل إلى موارد مالية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعجيل عملية تغيير المجتمع. وهي لا يمكنها بالتالي أن تسدد دفعة واحدة جميع الاشتراكات المتأخرة المستحقة عليها للمنظمة وإن كانت تأمل في التوصل إلى اتفاق معها لتسديدها على أقساط على امتداد فترة لا تزيد على عشرة أعوام لتستعيد بذلك حقها في التصويت.

٥ - **السيد زوام** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يؤيد السيد مندوب جمهورية إيران الإسلامية على بيانه الذي ألقاه باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ذلك أن خفض الفقر هدف يسعى له المجتمع الدولي وأنه لا بد لذلك من تحقيق النمو الاقتصادي المناسب في مختلف المجالات ومن اعتماد إجراءات

لنقل التقنية الحديثة وإزالة القيود أمام منتجات البلدان النامية وتخفيف عبء الديون وخدماتها.

٦ - وتحتاج أفريقيا إلى تنمية شاملة، خاصة في الميدان الصناعي. كما تحتاج إلى دعم كامل ووقفة جادة من المجتمع الدولي. وذلك لما للتنمية الصناعية من أهمية في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولما لها من آثار مباشرة على استئصال الفقر من هذه المنطقة ولأن التصنيع يخلق المنافسة ويساعد على بيان القدرات الوطنية وهو ما يتطلب جهدا دوليا مميزا لدعم المبادرات المحلية وأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٧ - ومضى يقول إنه ينبغي إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف لتكييفه على نحو أفضل لاحتياجات بلدان الجنوب. ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى أن تقوم في جملة أمور بفتح أسواقها لمنتجات البلدان الأفريقية والبلدان النامية ومعاملة صادراتها من سلع وخدمات معاملة تفضيلية خاصة.

٨ - **السيدة جاكسون** (جزر البهاما): تحدثت باسم الجماعة الكاريبية، فأعربت عن تأييدها الكامل لممثل جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إنها تسلم بضرورة اتخاذ تدابير، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، لمكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وقالت إن الجماعة ترحب بالمبادرات التي تشجع على انتهاج نهج شامل ومتكامل لمكافحة الفساد وغسل الأموال وإنها تؤكد من جديد دعمها للمؤسسات المالية والإنمائية الدولية في سعيها لإنشاء إطار دولي صلب وشفاف من القوانين والقواعد يعود بالنفع على البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

٩ - وقالت إن من الأهمية بمكان بالنسبة لبلدان الجماعة الكاريبية، أن تشارك البلدان النامية في مكافحة الفساد وغسل الأموال إذ أن العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي يعتمد على الخدمات المالية اعتمادا كبيرا. وشددت على حق بلدان الجماعة باعتبارها دولا ذات سيادة في أن تشارك مشاركة كاملة في عمليات وضع القواعد التي تؤثر في المصالح الاقتصادية. ووصفت التعاون في المجال الضريبي بأنه مسألة هامة جدا بالنسبة للمنطقة وقالت إنها تطالب بأن تُشرك فيه جميع البلدان. وقالت إنه ينبغي أن تكون هذه المسألة محل اهتمام خاص في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

١٠ - ومضت تقول إن جزر البهاما والجماعة الكاريبية تسلم بأهمية كفالة استقرار وسلامة النظام المالي الدولي. وقد اعتمدت جزر البهاما وستواصل اعتماد قواعد لتعزيز هياكلها المالية الخاصة للحيلولة دون غسل الأموال. بيد أن جزر البهاما والجماعة الكاريبية لا يسعها سوى أن تلاحظ أن تدابير مكافحة غسل الأموال قد تركزت على نحو ظالم على المراكز المالية البعيدة عن المقر الرئيسية كما لو كانت هي عناصر النظام المالي الدولي الأكثر انعداما للمناعة. والحقيقة أنه على جميع البلدان أن تتخذ تدابير لمكافحة الفساد وغسل الأموال دون أن يغيب في ذلك عن الأذهان أن أكثر المراكز تقدما وأهمها مدعوة أكثر من غيرها للوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال ولها مصلحة أكثر من غيرها في ذلك.

١١ - ومما يثير قلق الجماعة الكاريبية قلة الاهتمام بالكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من آثار خطيرة تمس اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الضعيفة مما يحمل الجماعة على أن تشدد على ضرورة تخصيص جزء من الموارد الإنمائية إلى أنشطة التعمير. وينبغي للنظام المالي الدولي تقديم امتيازات مالية للبلدان مثل جزر البهاما وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير استثنائية للتصدي على النحو المناسب والسريع لهذه الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من احتياجات.

١٢ - ومما يثير قلق الجماعة الكاريبية المبادرة الرامية إلى تحويل فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى لجنة أو هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بينما ترى أنه ينبغي توسيع هذا الفريق ليمثل البلدان النامية تمثيلا كافيا. وتحدثت عن تنقيح الدليل التقني للأمم المتحدة بهدف مساعدة البلدان النامية فيما يتعلق بالمفاوضات على المعاهدات الثنائية بشأن الضرائب، فقالت إن ما يثير القلق ألا تؤخذ في أعمال تنقيح الدليل آراء البلدان النامية القائمة اقتصاداتها على الخدمات. ذلك أن هذا الدليل يهاجم دون مسوغ تلك البلدان بوصفها بأنها ''جنات ضريبية''. ولا بد من توسيع الفريق ليشرك عدد أكبر من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في أعمال تنقيح الدليل، الأمر الذي سيغني عن سماع هذه الآراء الجارحة.

١٣ - وتحدثت عن البند الفرعي المتعلق بالتعاون من أجل التنمية الصناعية، فقالت إن هناك عدة عوامل تحد كثيرا من التقدم الصناعي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي أي نقص قدرات الأسواق والهياكل الإدارية والمالية للقطاعين العام والخاص وضعف القدرة على تعبئة الموارد اللازمة.

١٤ - وختمت بالقول إن بلدان الجماعة الكاريبية حاولت في السنوات العشر الأخيرة، أن تتكيف مع الظروف الجديدة بغية تعزيز التنمية ولكن الاحتياجات المالية كانت ضخمة وتفوق بكثير قدرة هذه البلدان. ولهذا السبب ولغيرها من الأسباب، فإن الحصول على الموارد المالية والوسيلة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق تنمية صناعية مستدامة لا يشمل التكنولوجيات الجديدة فحسب بل ويشمل أيضا الأساليب الجديدة المتبعة في الإدارة والأنماط الجديدة لربط الصناعة بالعلم وتكثيف تبادل المعلومات.

١٥ - **الرئيس:** أعلن انتهاء اللجنة من مناقشتها العامة للبند ٩٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.